نشرة شهرية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - صفر - ربيع الأول 1444هـ - سبتمبر 2022م (ISSN 2210 - 1276)

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights
Kingdom of Bahrain مملكة البحرين

حقوق الإنسان

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

10 سنوات
عقدٌ من
الالتزام
بالدفاع عن
حقوق الإنسان

#اجتماعات_مجلس_المفوضين_واللجان

مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الاعتيادي السادس

عقد مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان اجتماعه الاعتيادي السادس برئاسة المهندس علي أحمد الدرازي، وحضور جميع أعضاء مجلس المفوضين والأمين العام، حيث قدم رؤساء اللجان النوعية الدائمة، في بداية الاجتماع، نبذة عن أعمال لجانهم وانجازاتها خلال الثلاثة أشهر الماضية، ومن ثم اعتمد المجلس التشكيل الجديد لعضوية اللجان النوعية الدائمة، والهادف الى الاستفادة من

يتبع ص 2 -

تكملة من ص ١

الخبرات المتوفرة، للارتقاء بالعمل الحقوقي في جميع المجالات والمهام التي تختص بها المؤسسة، حيث فازت الأستاذة روضة العرادي برئاسة لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، والتي تضم في عضويتها كل من الأستاذ خالد الشاعر، الأستاذ أحمد السلوم، المحامية دينا اللظي. كما فازت الدكتورة فوزية الصالح برئاسة لجنة الحقوق والحريات العامة، والتي تضم في عضويتها كلا من الدكتور بدر عادل والأستاذ دانيال كوهين، أما زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، فقد فاز الدكتور مال الله الحمادي برئاستها، وضمت في عضويتها كلا من الأستاذة هالة رمزي، والدكتورة حورية حسن.

من جانب آخر، قدم رئيس المؤسسة موجزا حول مقترح المؤسسة لعقد مؤتمر دولي حول قانون العقوبات والتدابير البديلة باعتباره تجربة نوعية في التشريع الجنائي، والذي من المقترح اقامته في نهاية الشهر الجاري، وأضاف بأنه سيشارك فيه عدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان العربية والأجنبية لاستعراض تجارب دولهم في هذا المجال، بمشاركة واسعة من الوزارات والجهات الرسمية ذات العلاقة في المملكة، إضافة الى مشاركة خبراء ومتخصصين من الخارج.

كما ناقش مجلس المفوضين مقترح الخطة الإعلامية للمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان، وكيف تعزيز الجانب الإعلامي لعملها من خلال تطوير استراتيجيتها الإعلامية لإبراز جهود وانجازات المؤسسة خاصة في مجال حماية حقوق الانسان بشكل أوسع.

وفي نهاية الاجتماع اعتمد مجلس المفوضين تقرير الأمانة العامة للربع الثاني للأشهر أبريل ومايو ويونيو من عام 2022، وتم تقديم الشكر لعمل الأمانة العامة خلال تلك الفترة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

مكتب مجلس المفوضين يعقد اجتماعه التاسع

ترأس المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، الاجتماع التاسع لمكتب مجلس المفوضين، بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، والدكتورة فوزية الصالح رئيسة لجنة الحقوق والحريات العامة، والدكتور مال الله الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام.

وقدم الدرازي لأعضاء المكتب، موجزًا حول اللقاء التعريفي الذي عقده فريق العمل المشترك بمشاركة القطاع الخاص وتوضيح آلية تنفيذ العقوبات البديلة، والذي تترأسه المؤسسة الوطنية بصفتها صاحبة الفكرة الأساسية والهادفة الى تقديم الدعم للنزلاء الذين ينفذون العقوبات البديلة ودمجهم في المجتمع بعد انتهاء فترة العقوبة، من خلال تدريبهم وإيجاد الوظائف المناسبة لمؤهلاتهم كي يكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

كما اطلع المكتب على الإجراءات والضوابط المتعلقة بترشيح أعضاء مجلس المفوضين للانتخابات النيابية والبلدية القادمة، والواردة تفصيلا في اللائحة الداخلية لتنظيم وعمل المجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان، والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال زيارة موقع المؤسسة www.nihr.org.bh..

فريق العمل المشترك المعني بوضع آلية تنفيذ أحكام قانون العقوبات البديلة يعقد لقاءً تعريفيًا مع شركات القطاع الخاص

عقد فريق العمل المشترك المعني بوضع آلية تنفيذ أحكام قانون العقوبات البديلة بمشاركة شركات القطاع الخاص، لقاء تعريفيا اليوم بمقر غرفة تجارة وصناعة البحرين، مع شركات القطاع الخاص، وذلك لعرض آلية تنفيذ العقوبات البديلة والدور المنوط بهذه الشركات في هذا الشأن.

وفي مستهل اللقاء، والذي حضره عدد من الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام المحلية، أكد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان رئيس فريق العمل المشترك، أنه في إطار رؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعّظم حفظه اللّه ورعاه، والتي تؤكد اهتمام جلالته بتطبيق أعلى معايير ومبادئ حقوق الإنسان وتوجيهات جلالته الإنسانية بالتوسع في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة لكل مستحقيها ، بادرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع وزارة الداخلية، وزارة العمل، غرفة تجارة وصناعة البحرين، جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هيئة تنظيم سوق العمل، وصندوق العمل "تمكين"، بإنشاء فريق عمل متكامل معني بوضع آلية كفيلة بتنفيذ قانون العقوبات والتدابير البديلة لشركات القطاع الخاص والدور المنوط بها.

وتابع: "تنج عن ذلك تنظيم هذا اللقاء مع ممثلي القطاع الخاص إيمانًا بأهمية مشاركته في تطبيق العقوبات والتدابير البديلة، انطلاقا من مبدأ المسؤولية المجتمعية، للمساهمة في توفير فرص عمل ووظائف وأعمال خدمة المجتمع وبرامج التأهيل ليتم إسنادها إلى المحكوم عليهم".

وأضاف أن ذلك الأمر، سيسهم في إحداث نقلة على مستوى تفعيل العقوبات البديلة على نطاق أوسع بما يضمن انخراط المستفيدين من البرنامج في المجتمع وتشجيًعا لهم لمواصلة العطاء لأسرهم ووطنهم،

منوها إلى قناعة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأهمية عقد شراكات واسعة مع مختلف الجهات والقطاعات المتنوعة في المجتمع، من أجل تحقيق الرؤية الحضارية السامية لعاهل البلاد المعّظم، في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحماية المجتمع، مع ضمان إنفاذ القانون في الوقت ذاته، وفق مفهوم مجتمعي متقدم، وذلك بالتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني.

وشدد رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس فريق العمل المشترك، على الرغبة الحقيقية والجادة لدى جميع الشركاء لإنجاح هذه المبادرة الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الإمكانيات للتطبيق الفّعال لما ورد في قانون العقوبات والتدابير البديلة عبر التوسع في تطبيقه وإشراك الجميع بمن فيهم رواد الأعمال ورؤساء مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ ما جاء فيه، باعتبار القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأوضح أن المساهمة في تطبيق هذا القانون، جزء من الواجب الوطني والشراكة المجتمعية، التي تتماشى تماما مع رؤية مملكة البحرين وتطلعاتها لتكون نموذًجا يحتذى به لكل دول العالم في التطبيق الأمثل لكل ما ورد في التشريعات الوطنية والمعايير الدولية التي تركز على ترسيخ مبادئ التطوير بالمنظومة العدلية والقضائية.

وأشاد الدرازي بالدور البارز الذي تضطلع به وزارة الداخلية في تنفيذ أحكام هذا القانون، والذي يسهم في إدماج المستفيدين من المحكوم عليهم في المجتمع، وبما يحقق الوقاية من الجريمة وعدم معاودتها، وتعزيزًا لمكانة مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان بما يتوافق مع أعلى المعايير المتبعة عالميا.

ودعا رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس فريق العمل المشترك، كافة الشركات ومؤسسات الأعمال في القطاع الخاص انطلاقا من الواجب الوطني والمسؤولية المجتمعية إلى التكاتف والتعاون من أجل بذل المزيد من الجهد لتعزيز الوعي لدى جميع الأطراف بأهمية المشاركة في تنفيذ أحكام العقوبات البديلة من خلال تقبل المجتمع للمحكوم عليهم ومساعدتهم في الاندماج وتوفير أعمال لهم وجعلهم أشخاصا منتجين، بهدف بلوغ الغاية الاجتماعية والإنسانية التي التمسها المشرع وقصدها القانون.

وأعرب في ختام كلمته عن تقديره لجميع الجهات المشاركة، معبرا عن أمله في تعزيز التعاون المشترك لتحويل التحديات إلى فرص للمساهمة في تعزيز التنمية المستدامة في البحرين.

في سياق متصل، أعرب سعادة الشيخ خالد بن راشد آل خليفة مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة بوزارة الداخلية، عن شكره الجزيل للمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان وغرفة تجارة وصناعة البحرين، على جهودهم في الفترة الماضية وتعاونهم المستمر مع وزارة الداخلية ودعمهم المتواصل لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ العقوبات البديلة.

وأكد مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة، أن القطاع الخاص، قطاع رئيسي وشريك أساسي بجانب القطاع العام في البحرين وأن إشراكه في تطبيق العقوبات البديلة، يأتي تنفيذا لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، حفظه اللّه ورعاه، بالتوسع في تنفيذ العقوبات البديلة، كي يمتد الى الجانب المهم وهو التدريب من أجل التوظيف للمستفيدين منها.

وأشار إلى التنسيق المشترك في توفير فرص جديدة وإيجاد تنوع وخيارات أكثر للمستفيدين من العقوبات البديلة، بما يكفل لهم الاستفادة الفعلية ويحقق الاستقرار النفسي والسلوكي والاقتصادي والأمني لهم

وللمجتمع ويساند في العودة للحياة الطبيعية والانخراط بسوق العمل.

من جهته، أكد السيد سمير عبدالله ناس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن مبادرة "التنسيق مع القطاع الخاص لتوفير فرص العمل ضمن برنامج العقوبات البديلة" تأتي انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وبمتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، في مواصلة التوسع بتطبيق قانون العقوبات البديلة بما يكفل تعزيز الاستفادة منه وتحقيق غاياته النبيلة للفرد والمجتمع.

وقال رئيس الغرفة إن المؤسسات والشركات التجارية في البحرين لعبت على مدار سنوات طويلة، دوراً مؤثراً في تنمية وخدمة المجتمع ولم تتخل أو تتخاذل يوماً عن الاضطلاع بمسئوليتها تجاه تأدية هذا الدور لتسهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات، وتترك بصمتها في طريق العطاء وخدمة الوطن والمواطنين.

وأشار إلى أن المؤسسات والشركات التجارية تشارك اليوم نحو تحقيق ما نصبوا إليه جميعا في خدمة المجتمع، عبر مبادرة نعتبرها الأهم نحو تنفيذ أحكام العقوبات البديلة بالشكل الذي يحقق المنفعة العامة ومتطلبات العدالة بكافة أبعادها.

من جهته، اعتبر السيد أحمد صباح السلوم رئيس جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن القانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، بمثابة نقلة نوعية عززت من مكانة مملكة البحرين على المستوى الدولي، باعتبارها من الدول السباقة في العالم العربي في تطبيق العقوبات البديلة ومنح المحكوم عليهم فرصة جديدة في الحياة تجعلهم أشخاصا مؤهلين للاندماج في المجتمع مرة أخرى.

وقال: "كل الشكر والامتنان لكل من ساهم ودعم فكرة وجود هذا القانون وعلى رأسهم ملك الإنسانية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على توجيهاتهما المستمرة بمواصلة التوسع في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة لما يهدف إليه هذا القانون من غايات نبيلة للفرد والمجتمع".

وأوضح رئيس جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن قضاء المحكوم عليه أي عقوبة سالبة للحرية معناه انه فقد مصدر رزقه أو وظيفته التي يعول بها نفسه وأسرته، وعند تطبيق العقوبة البديلة على أي محكوم عليه، سيكون في حاجة للانخراط في المجتمع والحصول على وظيفة أو مصدر دخل، وهنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بجانب السلطة التنفيذية.

وأشار إلى أن قرار وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بشأن إضافة برنامج "ريادة الأعمال التجارية" الذي تشرف عليه جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى برامج التأهيل والتدريب للمحكوم عليهم بعقوبات بديلة وإجراءات تنفيذها، يفتح المجال للقيام بدور مجتمعي عبر تدشين مبادرة للشراكة بين القطاع الخاص والسلطة التنفيذية في آلية تنفيذ العقوبات البديلة ، لافتا إلى اعتزاز جمعية البحرين لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها في هذه المبادرة عبر توفير فرص تدريب أصحاب العقوبات البديلة والعمل على تهيئتهم ليصبحوا أصحاب سجلات تجارية ورواد أعمال.

وقال رئيس جمعية البحرين لتنمية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة إن هذه المبادرة الجديدة تعتبر فكرة رائدة تتيح خيارا جديدا أمام تنفيذ العقوبات البديلة، من خلال إتاحة المجال أمام 25 مستفيدا من العقوبات البديلة للتدريب في برنامج ريادة الأعمال لمدة ستة أشهر، مما يجعله مؤهلا بعد ذلك لفتح سجله التجاري، كما يمكن احتضانه في حاضنات الاعمال التابعة للجمعية، وبالتالي عبر هذه المبادرة التي ستوفر 50 فرصة تدريبية سنويا ، نسعى من خلالها إلى إيجاد فرصة جيدة وحياة جديدة ومستقبل واعد لأصحاب العقوبات البديلة عبر إعادة تأهيلهم للانخراط بصورة طبيعية في المجتمع.

الوطنية المؤسسة الوطنية تشارك
في الاجتماع السنوي الـ27 لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ

شاركت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماع السنوي الـ27 لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ (APF) الذي عقد على مدى يومين متتاليين عبر تقنية الاتصال المرئي، من مدينة سيدني في استراليا، بمشاركة 25 مؤسسة وطنية من المجموعة الإقليمية، حيث تم استعراض تقرير أداء منتدى آسيا والمحيط الهادئ (APF)، وبيانات الرصد وتقييم أداء المنتدى الهادف الى تلبية نتائج الخطة الاستراتيجية، بالإضافة الى تقديم تقريرًا حول الاستراتيجية المعنية بالمساواة بين الجنسين، فضلا عن اعتماد تقرير الحسابات المالية المدققة للسنة المنتهية في 30 يونيو 2021.

وخلال الاجتماع، تمت إعادة اعتماد عضوية عدد من المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، وتعليق عضوية عدد آخر منها، بالإضافة الى انتخاب أعضاء في لجنة الحوكمة بمنتدى آسيا والمحيط الهادئ.

كما تم خلال الاجتماع، تقديم تقريرًا عن أنشطة التحالف للسنة الماضية، ومن ثم تم اعتماد ترشيح عدد من المؤسسات الوطنية لشغل منصبين في مكتب التحالف العالمي، لتمثيل منتدى آسيا والمحيط الهادئ لمدة سنتين بدء من مارس 2023، وسيتم رفع تلك الترشيحات لاعتمادها النهائي من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في الاجتماع السنوي الذي سيعقد العام القادم.

وعلى هامش الاجتماع، تم تنظيم فعالية بعنوان: "حقوق الإنسان العالمية في بيئة صحية ومستدامة: دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان"، حيث قدم الدكتور ايان فراي المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحكاية حقوق الانسان في نطاق التغير المناخي لكلمة تطرق فيها الى تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان، وقدمت عدد من المؤسسات الوطنية لعروض حول تأثير تغير المناخ في بلدانها على وضع حقوق الإنسان.

تصريح رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية

أعرب المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بمناسبة اليوم الدولي للديمقراطية، عن تقديره المؤسسة الكبير لجهود حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، في إرساء قواعد الديمقراطية من خلال المشروع الإصلاحي الذي رسخ دولة المؤسسات والقانون، وأكد على المشاركة الشعبية من أجل تحقيق طموحات المواطنين.

كما ثمن الدرازي الأمر الملكي السامي رقم (26) لسنة 2022 بتحديد ميعاد الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب والقرار الوزاري بتحديد ميعاد الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية، مؤكدا حرص المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، انطلاقا من موقعها الحقوقي، على تحقيق غايات وأهداف وقيم الديمقراطية عبر احترام حقوق الإنسان ومبدأ تنظيم انتخابات دورية نزيهة بالاقتراع العام السري المباشر التي تشكل عناصر ضرورية للديمقراطية والواردة في دستور مملكة البحرين ومبادئ ميثاق العمل الوطني، والتي أكد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك تحقيقا للهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يُعنى بنشر السلام والعدل والديمقراطية.

تعزيز التعاون بين «الوطنية لحقوق الإنسان» و «برامج الأمم المتحدة الإنمائي»

استقبل المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، السيد فراس غرايبه الممثل المقيم بالإنابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين، حيث بحث أوجه التعاون المشترك بين الجانبين في المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان وبرامج الإنماء المستدام.

ونوّه الدرازي، خلال اللقاء، بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم أهداف وجهود مملكة البحرين في التنمية المستدامة، مؤكدا حرص المؤسسة على توطيد مجالات التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاستفادة مما يمتلكه من خبرات متميزة وما يطلقه من مبادرات في المجالات ذات الصلة.

من جانبه، أعرب السيد غرايبه عن إعجابه بالتقدم الملحوظ لعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وما تقوم به من جهود وأنشطه للمساهمة في النهوض بالتنمية المستدامة عبر حقوق الإنسان وبما يصب ويخدم عمل المنظومة الحقوقية لمملكة البحرين، متطلعاً إلى مزيد من التعاون لبلوغ الأهداف المشتركة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وسفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية توقعان اتفاقا للتعاون

بناء على اللقاءات التي عقدت مع جمهورية ألمانيا الاتحادية الصديقة، وما تم استعراضه من سبل لتعزيز التعاون الثنائي وزيادة التنسيق خلال المرحلة المقبلة فيما يتعلق بالملفات ذات الاهتمام المشترك والمواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان بما يلبي التطلعات والأهداف المشتركة، وقع المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وسعادة السيد كليمنس هاتش سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية المعتمد لدى مملكة البحرين، اتفاقية بين الجانبين تهدف الى التعاون في مجال تعزيز حقوق الانسان، ضمن الاختصاصات التي يحددها التشريع الوطني لكل طرف، بالإضافة الى تبادل المعلومات والتعاون التقني بين الجانبين.

وبهذه المناسبة، أكد رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية توقيع هذا الاتفاق التي سيعمل بها الطرفان، في حدودِ اختصاصاتِهما، وفق آلية مشتركة للمساهمة في تعزيز الوعي بثقافة حقوق الإنسان، مشيرا الى أن المؤسسة تعتزم توسيع نهجها بالتعاون المشترك مع الجهات العربية والدولية سعيا منها إلى تبادل الخبرات ورفع كفاءة الأداء ووفق الممارسات الدولية الفضلى ذات الصلة بحقوق الإنسان بما يساهم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وركائزها المتمثلة في الحرية والمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية.

من جانبه، أشاد السفير الألماني كليمنس هاخ بعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بقيادة المهندس علي الدرازي لمواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان في البحرين. وشدد على أهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها منظمات المجتمع المدني لحماية حقوق الإنسان، وأعرب عن ارتياحه للتعاون القادم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وألمانيا لتحسين وتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان في المملكة.

وتهدف الاتفاقية إلى توطيد التنسيق وزيادة التعاون بين الجانبين فيما يتعلق بمبادئ حقوق الإنسان، والعمل على تعزيزها وتشجيعها ونشرها وتطوير العمل بها، حيث يشمل التعاون دعم المؤسسة تقنيًا لتعزي وتنمية قدرات مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، وتعريفها بمعايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة بعملها، وذلك عبر تنظيم دورات تدريبية وورش عمل مختصة في المجال الحقوقي.

رئيس «الوطنية لحقوق الإنسان» يستقبل رئيس الشؤون السياسية والاقتصادية بالسفارة الأمريكية

أكد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، على الدور الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية وماتؤديه من مهام ومسئوليات من اجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والعمل على ترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها بكل حرية واستقلالية في مملكة البحرين، وذلك وفق صلاحياتها الواسعة التي أكد عليها قانون إنشائها.

جاء ذلك خلال استقباله، السيدة اليزابيث هاتنغ رئيس الشؤون السياسية والاقتصادية بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى مملكة البحرين وذلك بمقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف، حيث رحب فيها، واستعرض معها عدد من المواضيع ذات ذات الشأن الحقوقي ودور المؤسسة في التعاطي مع تلك المواضيع.

من جانبها، أعربت السيدة هاتنغ عن شكرها على حسن الاستقبال، مؤكدة على أهمية دور المؤسسة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين، متمنية لمملكة البحرين وشعبها المزيد من التقدم والازدهار.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ترحب بافتتاح العيادة الطبية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل

ترحب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بافتتاح العيادة الطبية لصالح تقديم خدمات الرعاية الصحية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، والتي تأتي ضمن جهود الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل في تقديم الخدمات والرعاية الصحية المتكاملة لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل دون استثناء، بما يحفظ حياتهم وسلامتهم، مع مراعاة معايير حقوق الإنسان خلال تطبيق البروتوكولات الصحية.

وتؤكد، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، على الحق في الرعاية الصحية، والتي تعتبر من الحقوق الدستورية المكفولة، والتي يجري تنفيذها بشكل صارم على الجميع بمن فيهم نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، دونما تمييز.

كما تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، في إطار دورها الرقابي، واستكمالاً لخطتها في متابعة تطبيق المعايير المرتبطة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بأنها تعمل على تنفيذ عددًا من الجولات لمراكز الإصلاح والتأهيل بشكل دوري، وذلك للاطمئنان على جودة الخدمات الصحية المقدمة للنزلاء، والتأكد من مدى الالتزام بتقديم الرعاية الصحية المناسبة لهم، وبما يضمن استمرار تحسين تلك الخدمات المقدمة.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم مؤتمر دولي عن «العقوبات والتدابير البديلة»

المؤتمر الدولي حول
قانون العقوبات والتدابير البديلة: تجربة نوعية في التشريع الجنائي
International Conference of Alternative Sanctions and Measures Law:
Qualitative Experience in Criminal Legislation

كشف المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أنه في ظل ما تشهده مملكة البحرين من تقدم في مجال حقوق الإنسان بشكل عام، واهتمامها بالتوسّع في نطاق العقوبات البديلة بشكل خاص، والتي تعد نقلة نوعية في تطور وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، كونها تسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي والأسري، وترسّخ النهج الإنساني والحقوقي في تطبيق أنظمة الإصلاح والتأهيل للمحكومين، تنظم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مؤتمر دولي تحت شعار **"قانون العقوبات والتدابير البديلة: تجربة نوعية في التشريع الجنائي"**، بمشاركة محلية وإقليمية ودولية واسعة وفاعلة في المجال الحقوقي.

وقال الدرازي: "أن المؤسسة بصفتها إحدى الآليات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، أخذت على عاتقها منذ تأسيسها تنفيذ ما جاء في التشريعات المختلفة المنشأة لها وتعديلاتها، حيث عمدت على تنظيم العديد من الفعاليات التدريبية والتثقيفية لتعزيز الوعي لكافة أفراد المجتمع بحقوقهم التي نص عليها الدستور والقوانين ذات العلاقة، ويأتي تنظيم هذا المؤتمر الدولي تأكيدًا لدورها وحرصًا منها للإسهام في تثقيف المجتمع وبيان التطور الكبير في المنظومة العدلية بمملكة البحرين تعزيزا وحماية لحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الأشخاص المقيدة حريتهم بشكل خاص، ولتسليط الضوء على كيفية تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة والتطبيقات والجهات المعنية بتنفيذ القانون، ودور الجهات المساندة في تفعيل القانون، فضلاً على طبيعة الأعمال التي تسند إلى المحكوم عليهم والمحبوسين احتياطيًا، في ظل الجهود التي توليها مملكة البحرين في تطوير العدالة الجنائية".

وأضاف الدرازي: "أن أعمال المؤتمر تنطلق نهاية الشهر الجاري وتستمر لمدة يومين متتاليين، حيث سيشهد اليوم الأول جلستين ستناقش قانون العقوبات والتدابير البديلة وجهود الجهات المختلفة في هذا المجال، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في متابعة تنفيذ قانون العقوبات والتدابير البديلة، فيما سيشمل اليوم الثاني على ثلاث جلسات سيتم خلالها مناقشة التحديات التي تواجه الجهات المشرفة على تنفيذ القانون والمحكوم عليهم في تطبيقه، ومرئيات مؤسسات المجتمع المدني في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة وأهم التحديات التي تواجه التنفيذ، بينما تشهد الجلسة الأخيرة نقاش عام مفتوح ومقترحات بالإضافة الى التوصيات الختامية للمؤتمر".

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها السادس عشر

عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها السادس عشر برئاسة الدكتورة فوزية سعيد الصالح، وعضوية الدكتور بدر محمد عادل، والسيد دانيال كوهين، وذلك في مقر المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بضاحية السيف.

في بداية الاجتماع، استعرضت اللجنة قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات حيالها، ومن ثم تدارست مرئيات المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بشأن العاملين في المنازل والذي أُعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب، حيث تعمل على تحديثها وفقا لما ترصده المؤسسة في هذا الشأن.

كما ناقشت اللجنة مقترحها لإعداد مقطعا مصورا بشأن تعزيز الوعي حول أهمية الحق في الانتخاب والترشح خلال الانتخابات القادمة، يوضح شروط الترشح ومراحل العملية الانتخابية السابقة والمعاصرة والقادمة.

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الرابع عشر

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها العادي الرابع عشر في مقر المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان بضاحية السيف برئاسة السيد خالد الشاعر نائب رئيس المؤسسة، وعضوية السيدة روضة العرادي والدكتورة حورية حسن.

افتتحت اللجنة اعمالها باستعراض الكشوفات المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة والحالات التي تم رصدها من خلال وسائط الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي منذ الاجتماع الماضي، حيث تعاملت في شهر اغسطس مع (62) طلب تنوعت ما بين شكاوى ومساعدات قانونية وحالات رصد خلال الفترة المذكورة، وتمت مناقشة ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن كل منها. كما استعرضت اللجنة مشاركة الأمانة العامة وحضورها لعدد من جلسات المحاكم، بهدف متابعة سير إجراءات الجلسات والتأكد من مدى توافر ضمانات المحاكمة العادلة.

من جانب آخر، أفادت اللجنة خلال اجتماعها بأنها على اطلاع دائم فيما يخص العقوبات والتدابير البدلية، مشيرة الى متابعتها المستمرة للطلبات التي تُقدم الى المؤسسة في هذا الشأن، بالإضافة الى متابعتها للإجراءات المتعلقة بتقديم الرعاية الصحية لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل عن كثب، وذلك بناء على نتائج الاجتماع الذي عقد مؤخرا مع المستشفيات الحكومية.

وتؤكد اللجنة أنه يمكن التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144)، أو من خلال الحضور الشخصي لمقر المؤسسة في ضاحية السيف.

انطلاق أعمال المؤتمر الدولي «العقوبات والتدابير البديلة» بالمنامة

انطلقت اليوم الثلاثاء بالعاصمة البحرينية المنامة، أعمال المؤتمر الدولي الذي تنظمه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين تحت شعار "قانون العقوبات والتدابير البديلة: تجربة نوعية في التشريع الجنائي"، بمشاركة محلية وإقليمية ودولية واسعة وفاعلة في المجال الحقوقي.

ويناقش المؤتمر كيفية تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، والتطبيقات والجهات المعنية بتنفيذ القانون، ودور الجهات المساندة في تفعيل القانون، بالإضافة الى طبيعة الأعمال التي تسند إلى المحكوم عليهم، وذلك في ظل الجهود التي توليها مملكة البحرين في تطوير العدالة الجنائية.

ويشارك في المؤتمر أكثر من 300 مشارك من بينهم عدد من الوزارات والجهات الرسمية في مملكة البحرين كوزارة الداخلية ووزارة العدل والشؤون الاسلامية والأوقاف والمجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة ومجلس أمناء المرصد العربي لحقوق الإنسان، ورئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة، وممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المكتب التنفيذي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى جانب ممثلين عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وخلال كلمته في الجلسة الافتتاحية لأعمال المؤتمر، أوضح المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة

البحرين، بأن تنظيم هذا المؤتمر جاء في ظل ما تشهده البحرين من تقدم بارز في مجال حقوق الإنسان، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، والحرص البالغ الذي توليه الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، وتتاجًا للرغبة الحقيقية والجادة لدى المؤسسة الوطنية – التي أخذت على عاتقها منذ تأسيسها تنفيذ ما جاء في التشريعات المختلفة بصفتها إحدى الآليات الوطنية المستقلة المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البحرين – وجميع الشركاء في تفعيل نظام العقوبات البديلة، الذي استطاعت البحرين من خلاله أن تكون في مصاف الدول المتقدمة في منظومتها التشريعية والعدلية والحقوقية بوصفه نظامًا عقابيا واصلاحيا في آن واحد.

ونوّه الدرازي بالدور الكبير الذي تضطلعُ به وزارة الداخلية في تنفيذ الإجراءات المعنية بنظام العقوبات البديلة، بوصفه نقلة نوعية في تطور وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، ويسهم في تعزيز الاستقرار المجتمعي والأسري، وترسيخ النهج الإنساني والحقوقي من تأهيل المحكومين لجعلهم عناصر فاعلة في المجتمع.

ودعا رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ختام كلمته إلى التكاتف والتعاون من أجل بذل المزيد من الجهد لتعزيز الوعي لدى الجميع بأهمية المشاركة في تفعيل بنود قانون العقوبات والتدابير البديلة، لتكون تلك الجهات شريكًا حقيقيًا في تأهيل المحكوم عليهم للإسهام في تقبلهم من قبل المجتمع، معربا عن أمله في أن يضع المؤتمر توصيات وخطة عمل لمتابعة تنفيذها بما يلبي التطلعات المرجوة منه.

من جانبه، قال سعادة الشيخ خالد بن راشد آل خليفة مدير عام الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة، أن وزارة الداخلية قامت بتطبيق الرؤية الملكية السامية المتعلقة بترسيخ الحقوق والحريات على أرض الواقع، حيث سعت الوزارة خلال السنوات الماضية إلى

بناء استراتيجية متكاملة لاحترام حقوق الإنسان من خلال الاهتمام بالعنصر البشري لمنتسبيها وبصفة خاصة رجال الأمن المعنيين بإنفاذ وتطبيق القانون.

وأكد سعادته حرص الوزارة على التوسع والتقدم في نطاق تطبيق القانون وتطوير الآليات المتبعة وتنمية الشراكات المثمرة لمزيد من النهوض والإنجاز، معربا عن خالص الشكر والتقدير للمؤسسة الوطنية لحقوق الانسان على تنظيم هذا المؤتمر الذي يعكس مستوى الأهمية البالغة التي شكلتها العقوبات البديلة وأثرها الإيجابي على أرض الواقع في تعزيز الإصلاح وصيانة الحقوق والحريات وسيادة القانون بما يتوافق مع المعايير والاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات الدولية وذلك منذ البدء بتنفيذ المشروع في عام 2017.

من جهته، أعرب معالي السيد عادل بن عبدالرحمن العسومي رئيس البرلمان العربي، رئيس مجلس أمناء المرصد العربي لحقوق والانسان، عن خالص شكره وتقديره للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتنظيم هذا المؤتمر، لما يقدمه من رسالة نبيلة وسامية في الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والعمل على تعزيزها وحمايتها، لافتا الى أن تجربة مملكة البحرين في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، أعطت لها السبق والريادة في محيطها العربي والإقليمي وعلى المستوى الدولي أيضاً، حيث إنما تمثل نقلة حضارية غير مسبوقة، تجسد المعاني الإنسانية النبيلة المتجذرة في المجتمع البحريني، كما تمثل انجازاً جديداً في مسيرة تطوير وتحديث التشريعات ضمن المسيرة التنموية الشاملة في مملكة البحرين، التي تأتي انعكاسا للرؤية الملكية المستنيرة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، تجاه تعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي بمفهومه الواسع، وتجسيداً للنهج الإنساني الذي يتبناه جلالته تجاه ملف حقوق الإنسان.

وأشاد معالي رئيس البرلمان العربي، بالجهود الحثيثة التي تقوم بها وزارة الداخلية البحرينية بقيادة معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية بمملكة البحرين، من أجل ترجمة أهداف ومرئيات قانون العقوبات البديلة وبرنامج السجون المفتوحة إلى سياسات تنفيذية على أرض الواقع، متطلعا الى أن تحقق النقاشات البنّاءة التي ستدور في إطار المؤتمر الى غاياته وأهدافه نبيلة.

من جانبه، أكد سعادة السيد أحمد سالم بوحبيني رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على أهمية الإجراءات البديلة للعقوبات الجنائية، مشيرا الى تجارب بعض الدول التي انتهجت سياسات بديلة لعقوبة السجن كالأعمال ذات النفع العام وغيرها، أظهرت نتائج جد إيجابية، تجلت في التراجع الملحوظ للجريمة بشكل عام، وتقليص عدد المحتجزين داخل السجون، وانتشار السكينة والأمن بين صفوف الساكنة.

وأكد رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على أهمية موضوع هذا المؤتمر وحسن اختياره الذي ينم عن وضوح الرؤية وبعد النظر، ولفت الى أن العديد من الدراسات تشير إلى انخفاض معدل العودة إلى الإجرام عند الجانحين المدانين بعقوبات بديلة مقارنة بأولئك الذين تعرضوا للعملية التقليدية للسجن، مشددا على أهمية التطلع إلى المستقبل وليس إلى الماضي؛ نحو الفعل الذي يتعين القيام به والنتائج المراد الحصول عليها، أكثر من الجريمة المرتكبة.

من جهته، أشار الأستاذ علاء شلبي رئيس مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الى الرغبة المعلنة لمملكة البحرين في مواصلة مسيرة الإصلاح والتحديث بصورة عامة وفي المجال الحقوقي بصفة خاصة، حيث يشكل المؤتمر علامة مهمة على تفعيل ذلك.

ولفت شلبي الى أن مبادرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لعقد هذا المؤتمر ستعمق النقاش حول هذه التجربة المهمة، وستساهم بالرأي في سبل إثرائها وتطويرها، وكذا على صعيد الاستفادة من دروسها في الساحات الأخرى، وخاصة في المنطقة العربية، مؤكدا في ختام كلمته على أهمية الحاجة لتعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان التي لم تعد أمراً ترفياً، فضلاً عن الأهمية الجارفة لحقوق الإنسان في إنجاح جهود التنمية وترقية عوائدها.

ويهدف المؤتمر الى تقريب وجهات النظر وإجراء تكامل بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذا القانون عبر تسليط الضوء على دور كل جهة من الجهات ذات العلاقة في القيام بالمطلوب، من أجل تنفيذ قانون العقوبات والتدابير البديلة وتعديلاته التنفيذ الأكمل، مع الوقوف على التحديات التي تواجه تلك الجهات في تنفيذ القانون، والاطلاع على تجارب دول أخرى في ذات المجال والاستفادة منها.

هذا وناقش المؤتمر في اليوم الأول، قانون العقوبات والتدابير البديلة وجهود الجهات المختلفة في هذا المجال، حيث اشتملت الجلسة الأولى على خمسة محاور تم التطرق من خلالها الى جهود وزارة الداخلية في إجراءات تنفيذ وتطبيق العقوبات والتدابير البديلة، ودور وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في برامج التأهيل والتدريب للمحكوم عليهم بعقوبات بديلة وإجراءات تنفيذها، الى جانب جهود المجلس الأعلى للقضاء في تطوير منظومة العمل القضائي من خلال دور قاضي الموضوع في استبدال العقوبة الأصلية بعقوبة بديلة، وكيفية تعزيز إجراءات العدالة الجنائية في النيابة العامة، بالإضافة الى تنفيذ نظام السجون المفتوحة ودوره في إدماج المستفيدين من القانون في المجتمع. فيما ناقشت الجلسة الثانية دور عدد من المؤسسات الوطنية العربية والأجنبية لحقوق الإنسان في متابعة تنفيذ قانون العقوبات والتدابير البديلة، حيث اشتملت على خمسة محاور تم خلالها التطرق الى تجارب دول تلك المؤسسات في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة.

وستناقش عدد من جلسات اليوم الثاني التحديات التي تواجه الجهات المشرفة على تنفيذ القانون، والمحكوم عليهم في تطبيقه، وستتبعها جلسة حوارية مشتركة بعنوان: "مرئيات مؤسسات المجتمع المدني في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة وأهم التحديات التي تواجه التنفيذ"، فيما ستشهد الجلسة الأخيرة مناقشة واعتماد التوصيات الختامية للمؤتمر.

اختتام أعمال المؤتمر الدولي «العقوبات والتدابير البديلة: تجربة نوعية في التشريع البحريني»

اختتمت اليوم الأربعاء أعمال المؤتمر الدولي الذي نظمته المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين تحت شعار "قانون العقوبات والتدابير البديلة: تجربة نوعية في التشريع الجنائي"، بمشاركة محلية وإقليمية ودولية واسعة وفاعلة في المجال الحقوقي.

ودعا المؤتمر الدولي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وذوي الاختصاص إلى الدفع قدمًا لإيجاد قانون في الدول التي لم تسن قانون بالعقوبات والتدابير البديلة ، كما أوصى بمراعاة أن تكون التشريعات الوطنية المنظمة للعقوبات والتدابير البديلة متوافقة مع معايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية والمقررات الدولية الأخرى ذات الصلة، ومتضمنة جوازية إنهاء العقوبة البديلة قبل نهاية المدة المقررة بها، واعتبار ذلك إعفاءً للمستفيد عن باقي مدة محكوميته متى ما ثبت للجهات القضائية المعنية استحقاقه ذلك، وفق ضمانات وضوابط وإجراءات محددة قانونًا.

وأكد البيان الختامي للمؤتمر، الذي القاه الدكتور مال الله الحمادي عضو مجلس المفوضين ورئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ضرورة استكمال البناء التشريعي للقانون وأيضا للسجون المفتوحة وفقا للنظم الحديثة في هذا الشأن، كأحد الوسائل القانونية التي لها الأثر البالغ في إصلاح المحكوم عليه وتقويم سلوكه وجعله مؤهلا لإعادة ادماجه في المجتمع، مع تبني نظامي العقوبات والتدابير البديلة والسجون المفتوحة ضمن الخطط والاستراتيجيات وبرامج العمل الوطنية لحقوق الإنسان، مع مراعاة منح المستفيد شهادة تثبت حسن سيرته وسلوكه لتمكنه من استكمال دراسته الأكاديمية (الجامعية أو المهنية أو المدرسية)، دون الاخلال بتطبيق العقوبة البديلة بحقه في مواصلة تلك الدراسة.

وأكد المؤتمر ضرورة الاستفادة من التوصيات المتولدة عن الأطروحات والرسائل والأبحاث العلمية المتخصصة في العقوبات والتدابير البديلة، لتكون منارة يستهدي بها في تطوير منظومة العدالة الإصلاحية، مع التأكيد على بناء قدرات العاملين في مجال العقوبات والتدابير البديلة والسجون المفتوحة من منتسبي جهات إنفاذ القانون، وإنشاء وحدات متخصصة ضمن هيكلها الإداري مناط به الإشراف على التدريب ورفع الوعي واقتراح التوصيات التطويرية في هذا المجال.

وأوضح الحضور في المؤتمر أهمية رفع الوعي داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل بين النزلاء بالشروط والضوابط القانونية المقررة لإمكانية شمولهم بالعقوبات والتدابير البديلة والسجون المفتوحة، وتسهيل الإجراءات المقررة حال طلبهم الشخصي من داخل تلك المؤسسات باستبدال العقوبة، مع

التوجه بدعوة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى دعم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان من جانب، والجهات والاجهزة الرسمية من جانب آخر، في شأن تطوير منظومة العدالة الإصلاحية، لاسيما في شأن العقوبات والتدابير البديلة، مع إيلاء مزيد من الاهتمام ورفع الوعي لدى الجهات الرسمية والشركات والمؤسسات الخاصة (الأهلية) والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان بجدوى نظامي العقوبات والتدابير البديلة، والسجون المفتوحة، ليكونوا جميعًا شركاء حقيقيون في تأهيل وإصلاح المستفيد من العقوبة البديلة، من خلال تقديم عدد من الأعمال والبرامج التأهيلية لتحفيز الدمج المجتمعي في ضوء أحكام قانون العقوبات والتدابير البديلة.

ووجه المؤتمر الدعوة إلى إجراء تعديل تشريعي بعدم تطبيق العقوبة البديلة كشرط لسداد الالتزامات المالية كافة للمحكوم عليه، بأن يستطيع المحكوم عليه المستفيد من العقوبة البديلة تقسيط مبلغ الغرامة المحكوم بها بالتزامن مع تنفيذ العقوبة البديلة.

هذا، وهدف المؤتمر إلى تقريب وجهات النظر وإجراء حوار تكاملي بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ وتطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، عبر تسليط الضوء على دور كل جهة من الجهات ذات العلاقة، من خلال الوقوف على التحديات التي تواجه تلك الجهات في تنفيذ القانون، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، والاطلاع على دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وذوي الشأن بخصوص ذلك.

وناقش المؤتمر الجهود المبذولة من قبل الوزارات والأجهزة الرسمية في شأن تنفيذ وتطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، وعرض الانجازات المتحققة، وبحث دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية العربية والأجنبية وتجارب الدول بخصوص هذا القانون، والتحديات التي تواجه الجهات المشرفة على تنفيذ وتطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، والإشكاليات العملية التي تواجه المستفيد من تطبيق أحكام القانون، بالإضافة الى عرض مؤسسات المجتمع المدني بشأن القانون والتحديات التي تواجه تنفيذه.

وأشاد المتحدثون والمشاركون في المؤتمر بتجربة مملكة البحرين الرائدة والنوعية في تطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة بوصفه القانون الأوسع والأشمل والأكثر تطورًا على مستوى المنطقة، موجهين شكرهم إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين على الاستضافة وحسن الاستقبال وكرم الضيافة وتسهيل أعمال هذا المؤتمر.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution *for* Human Rights

Kingdom of Bahrain مملكة البحرين

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights
مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

10 سنوات
عقد من
الالتزام
بالدفاع عن
حقوق الإنسان

هاتف: 666 111 17 973+ فاكس 600 111 17 973+
ص ب. 10808, المنامة، مملكة البحرين www.nihr.org.bh info@nihr.org.bh

ISO 9001
BUREAU VERITAS
Certification
UKAS MANAGEMENT SYSTEMS